قرار بحل مجلس إدارة غرفة سياحة ريف دمشق

وزير السياحة لـ«الوطن»: لتراخي عدد من الأعضاء وغيابهم المتكرر وحدوث نقص بالنصاب القانوني

تعديل قانون اتحاد غرف السياحة واختصار مراحل الانتخابات

دراسة لإحداث غرف جديدة لـ«درعا والسويداء».. ومستقلة لـ«حمص وحماة»

فادي بك الشريف

قرر وزير السياحة محمد رامي مرتيني حلّ مجلس إدارة غرفة سياحة ريف دمشق المشكل خلال عام ٢٠٢٠، وتشكيل مجلس إدارة مؤقت لمدة شهرين، يضم كلاً من مدير سياحة ريف دمشق، ومدير الشركة السورية العربية للفنادق والسياحة، وشعبة مكاتب السياحة والسفر وشركات النقل السياحي ومراكز التدريب السياحي، وشعبة منشآت الإطعام والترفيه ودور السينما، وشعبة منشآت المبيت ومكاتب الترويج السياحي، وشعبة الأدلاء السياحيين ومحال المهن التراثية وشركات المستلزمات الفندقية.

ومن مهام المجلس، انتخاب مكتب الغرفة المؤقت برئاسة أحد ممثلي القطاع الخاص «إما أكبر الأعضاء سناً أو رئيس الشعبة الأكثر عدداً أو تمثيلاً»، إضافة إلى دعوة الهيئة العامة للغرفة لتبرئة ذمة المجلس الذي تم حله وانتخاب مجلس إدارة جديد استعمالاً للدورة الانتخابية الرابعة خلال شهر ونصف الشهر.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» بيّن وزير السياحة أن قرار حل المجلس جاء لتصويب العمل بالشكل المطلوب، وبسبب عدم التزام عدد من الأعضاء بحضور الاجتماعات في ظل الغياب المتكرر والتراخي من البعض، ما سبب النقص بالنصاب القانوني لأكثر من مرة، علماً أن الوزارة تعول حالياً على الدور الأساسي الذي تقوم به غرف السياحة.

وأضاف: لا نقبل بحدوث أي فراغ على الإطلاق بعمل الغرف، لاسيما أن عمل كل الغرف الاقتصادية ومنها السياحية لا يقتصر على مكتب الغرفة وهناك دور لأعضاء مجلس الإدارة ورؤساء اللجان والشُعب المختصة لها دور لم تتم تغطيته عبر مجلس الإدارة السابق، وبناء عليه تم حل مجلس الإدارة وتشكيل مجلس مؤقت إلى حين الإعداد للانتخابات الجديدة.

وشدد الوزير على دور غرف السياحة بتمثيل القطاع وتأمين الخدمات الأساسية، وفك التشابكات المالية، والاهتمام بحاضنات الأعمال وريادة الأعمال، علماً أن الغرف ممثلة بمختلف اللجان وخاصة لجان الضرائب وفض النزاعات، كما أن ه تتم استشارتها بكل التشريعات والقوانين الصادرة والقرارات التي تصدر عن المجلس الأعلى للسياحة وحالياً «المجلس الأعلى للاستثمار».

ولفت وزير السياحة إلى عقد ورشة عمل تخصصية مقررة هذا الشهر لمناقشة المسودة الأولية لتعديل مواد في قانون اتحاد غرف السياحة، وذلك بالتنسيق والتعاون مع القطاع الخاص.

وكشف أن التعديلات المقررة تتجه بالغرف إلى التخصص بشكل أكبر والتمثيل الصحيح للغرف، مع اختصار مراحل الانتخابات، والتركيز على دور مجلس الإدارة واللجان عوضاً عن الشُعب، مضيفاً: في الوقت نفسه أصبح هناك عدد جديد من الغرف وذلك بعد فصل غرفتي طرطوس واللاذقية، وذلك عوضاً عن الغرفة الساحلية.

وأكد وزير السياحة دراسة عدد من المقررات أو الكادر الإداري وضمان عملها مع دراسة غرف مستقلة لمحافظتي درعا والسويداء، إضافة إلى دراسة فصل غرفة حماة عن حمص عوضاً عن «الغرفة الوسطى»، مضيفاً: يوجد حالياً ٨ غرف تشمل «غرفة السياحة الشمالية – غرفة السياحة الوسطى– غرفة سياحة المنطقة الشرقية– غرفة دمشق– غرفة ريف دمشق– غرفة المنطقة الجنوبية– غرفة سياحة طرطوس– غرفة اللاذقية»، ومن المقرر أن يزداد عدد الغرف وخاصة في ظل النشاط السياحي في عدد من المحافظات.

وقال: نركز في إحداث أي غرفة سياحة جديدة على أن تكون مستلزماتها مؤمنة من كل أعضاء الهيئة العامة، سواء المقررات أو الكادر الإداري وضمان عملها لـ٤ سنوات مع تحقيق شرط التمثيل.

وأكد مرتيني تنوع النشاط السياحي، لافتاً إلى أن الوزارة تولي اهتماماً أكبر بالحاضنات التراثية وريادة الأعمال، وذلك تماشياً مع التوجهات بالتركيز على المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ودعمها بالشكل المطلوب، بما فيه تشجيع رواد الأعمال وخاصة الشباب.

ونوه بحضور اجتماعات الهيئة العامة العادية لغرفتي سياحة طرطوس واللاذقية، وقريباً في غرفة سياحة المنطقة الوسطى «حمص وحماة»، مؤكداً الحرص على الوقوف مع الغرف لتقديم كل الدعم اللازم والمطلوب من الوزارة.

تشكل ٥٧ بالمئة من التشغيل

إسمندر: ٧٧٨ ألف مشروع صغير ومتوسط والتسويق هو العقبة الأساسية أمامها

طلال ماضي

أكد مدير هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة إيهاب إسمندر أن عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة وصل حسب آخر إحصاء قامت به وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية مع المكتب المركزي للإحصاء إلى ٧٧٧٩٥٧ مشروعاً موزعة في جميع المحافظات، مشيراً إلى أنها تعاني من مشكلات متراكمة والعقبة الأساسية أمامها هي التسويق.

وبيّن إسمندر في تصريح لـ«الوطن» أنه تمت دراسة واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وإعداد قاعدة بيانات لها وفق المعطيات الدولية، وتنفيذ هذه القاعدة بناء على برنامج دليل تصنيف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، مضيفاً: ومن خلال تحليل الوضع الراهن تبين أنها تعاني من أربع عقبات بالدرجة الأولى التسويق، ومن ثم العقبات الفنية لجهة توافر الآلات والتجهيزات الفنية، ومن ثم عقبات التمويل، وأخيراً العقبات الإدارية وإجراءات الترخيص.

واعتبر إسمندر أن هناك تطورات مهمة في الفترة الأخيرة ستنعكس إيجاباً على الوضع الاقتصادي في سورية لكون هذه المشاريع تشكل ٥٧ بالمئة من التشغيل في سورية.

وكان حاكم مصرف سورية المركزي قد صرح بأن نسبة النمو في المصارف خلال العام الماضي بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة هي ١٣٠ بالمئة، وهناك توجه لتفعيل دور مؤسسة ضمان مخاطر القروض التي لا تزال في مرحلة المخاض، حيث بدأت أعمالها قبل سنتين وتم تعيين مجلس إدارة لها وتقوم بإقرار الأنظمة الداخلية والمحلية.

وأشار إلى أن نسبة التعثر في المصارف بالنسبة لهذه القروض تكاد لا تذكر، وتمت إعادة فتح سقوف القروض، وهناك تشدد في دراسة الجدوى الاقتصادية حتى تكون جدوى حقيقية، ولا نعيد تجربة الإشكالية القديمة بتعثر القروض، وهناك دراسة مستمرة لتبسيط الإجراءات، ومعدل الفائدة اليوم لهذه المشاريع هو ٤ بالمئة، وهناك أيضاً ربط بين القرض الممنوح ونسب الإنجاز حتى لا يذهب التمويل إلى غايات أخرى.

بدورهم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة اعتبروا أن العقبة الأساسية أمام التمويل هي الضمانات المطلوبة، وطول فترة الإجراءات الإدارية، والصعوبات الإدارية الأخرى من إثبات الملكية المطلوبة من المصارف، وآلية التخمين، داعين إلى قبول ضمانة المشاريع من فكرتها، وتسهيل آلية الحصول على القرض، أو إيجاد ممول للدخول بشراكة مع أصحاب المشاريع الصغيرة التي أقلعت بالإنتاج وبحاجة إلى رأسمال لتوسيعها وتطويرها.

الدكتور في كلية الاقتصاد بجامعة طرطوس ولاء زريقا بين أن نسب مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد مختلف عليها لأنه لا توجد مسوحات عن نسب مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، لكن الشيء المتفق عليه هو أهميتها ودورها الأساسي في الاقتصاد وضرورة توفير قطاع مصرفي قوي والأهم أن يمتلك هذا القطاع المرونة اللازمة التي تتناسب مع ظروف أصحاب المشاريع الصغيرة وأن يمتلك أيضاً مرونة واسعة من المنتجات المصرفية لتلبية تمويل المشاريع.

ولفت زريقا في قراءة تحليلية للقانون ٨ الخاص بإحداث مصارف التمويل الأصغر إلى أن القانون تضمن العديد من النقاط الجوهرية والمهمة التي تشكل مرتكزات ومفاتيح أساسية للنهوض بالمشاريع المتناهية الصغر، لافتاً إلى أنه لا يمكن تحفيز الاقتصاد من دون برنامج حقيقي لدعم هذه المشاريع وتقديم خدمات تمويلية في مرحلة التأسيس أو التوسيع.

قراءة أولية في أرقام المصارف السورية الخاصة

٥١٨٤ مليارات ليرة إجمالي الودائع والحسابات الجارية لدى المصارف الخاصة نهاية الربع الثالث ٢٠٢١

» ٣٠٦٣ مليار ليرة ودائع المصارف التقليدية

» ٢١٢١ مليار ليرة الحسابات الجارية لدى المصارف الإسلامية

د.علي محمد

ارتفعت الودائع في المصارف السورية الخاصة التقليدية (١١ مصرفاً) والحسابات الجارية في المصارف الخاصة الإسلامية (٣ مصارف) خلال ٩ أشهر من العام ٢٠٢١ بنحو ٧٧ بالمئة عما كانت عليه نهاية العام ٢٠٢٠، حيث بلغت نحو ٥١٨٤ مليار ليرة سورية مقارنة مع ٢٩٢٦ مليار ليرة سورية نهاية العام ٢٠٢٠، ويعود الارتفاع في كتلة الودائع بالليرة السورية لعدة أسباب منها تخفيض مصرف سورية المركزي للنشرة الرسمية لسعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية بنسبة ١٠٠ بالمئة بتاريخ ٢٠٢١/٠٤/١٥ ليبلغ سعر صرف الليرة مقابل الدولار ٢٥١٢ ليرة مقابل ١٢٥٦ ليرة نهاية العام ٢٠٢٠، حيث إن تقويم كتلة الودائع بالعملات الأجنبية لليرة السورية تضاعفت لذلك، وبناءً عليه، إذا قُمنا باحتساب كتلة هذه الودائع بالدولار على سبيل المثال، فإننا أمام انخفاض بنسبة ١٢ بالمئة من ٢,٣٣ مليار دولار نهاية العام ٢٠٢٠ إلى ٢,٠٦ مليار دولار نهاية الربع الثالث ٢٠٢١.

هذا وتشكل الحسابات الجارية لدى المصارف الإسلامية الثلاثة نسبة ٤١ بالمئة من إجمالي كتلة الودائع والحسابات الموقوفة بنهاية الربع الثالث ٢٠٢١.

ارتفعت ودائع المصارف السورية الخاصة التقليدية (١١ مصرفاً) خلال ٩ أشهر من العام ٢٠٢١ بنحو ٧٩ بالمئة عما كانت عليه نهاية العام ٢٠٢٠، حيث بلغت نحو ٣٠٦٣ مليار ليرة سورية مقارنة مع ١٧١٦ مليار ليرة سورية نهاية العام ٢٠٢٠.

وقد استحوذ بنك «بيمو» السعودي الفرنسي على أكبر حصة سوقية نهاية الربع الثالث ٢٠٢١ بودائع بلغت ٩١٨ مليار ل.س مرتفعاً بنسبة ٦٩,٧ بالمئة عن العام ٢٠٢٠ والتي بلغت حينها ٥٤١ مليار ل.س، على حين كان ثاني مصرف مستقطب للودائع هو المصرف الدولي للتجارة والتمويل حيث بلغت الودائع لديه نحو ٣٧٣ مليار ل.س مرتفعةً بنسبة ٦٩,٦ بالمئة عن العام ٢٠٢٠ والتي بلغت حينها ٢٢٠ مليار ل.س، أما مصرف سورية والمهجر فحل ثالثاً بودائع بلغت ٣٣٢ مليار ل.س مرتفعةً بنسبة ٧٠ بالمئة عن العام ٢٠٢٠ والتي بلغت حينها ١٩٥ مليار ل.س، على حين حل رابعاً بنك سورية والخليج بودائع بلغت ٣٢٤ مليار ل.س مرتفعةً بنسبة ١٨٤ بالمئة عن العام ٢٠٢٠ والتي بلغت حينها ١١٤ مليار ل.س، أما فرنسبنك سورية فحل خامساً بودائع بلغت في الربع الثالث ٢٠٢١ نحو ٢٢٣ مليار ل.س مرتفعةً بنسبة ٥٠ بالمئة عن العام ٢٠٢٠ والتي بلغت حينها ١٤٩ مليار ل.س، وقد حل سادساً بنك الائتمان الأهلي بودائع بلغت ٢١٢ مليار ل.س مرتفعةً بنسبة ١٠٢ بالمئة عن العام ٢٠٢٠ والتي بلغت حينها ١٠٥ مليارات ل.س، أما البنك العربي فحل سابعاً حيث بلغت ودائعه في الربع الثالث ٢٠٢١ نحو ١٦٠ مليار ل.س مرتفعةً بنسبة ٦٨ بالمئة عن العام ٢٠٢٠ والتي بلغت حينها ٩٥ مليار ل.س، بينما حل ثامناً بنك الشرق بودائع بلغت نحو ١٥٩ مليار ل.س مرتفعةً بنسبة ٦٦بالمئة عن العام ٢٠٢٠ والتي بلغت حينها ٩٦ مليار ل.س، وتاسعاً حل بنك سورية والأردن بودائع بلغت ١٥١ مليار ل.س مرتفعةً بنسبة ٢١٥ بالمئة عن العام ٢٠٢٠ والتي بلغت حينها ٤٨ مليار ل.س، أما بنك بيبلوس فحل عاشراً بودائع بلغت ١٣٢ مليار ل.س، وحل أخيراً بنك قطر الوطني بودائع بلغت ٧٩ مليار ل.س.

ارتفعت حسابات العملاء الجارية لدى المصارف الإسلامية في الربع الثالث٢٠٢١ بنسبة ٧٥ بالمئة عما كانت عليه في العام ٢٠٢٠، حيث بلغت نحو ٢١٢١ مليار ل.س مقارنة مع ١٢١٠ مليارات ل.س في العام ٢٠٢٠، فقد استحوذ بنك سورية الدولي الإسلامي على أكبر حصة سوقية بين المصارف الإسلامية بحسابات جارية بلغت ١٤٦٣ مليار ل.س مرتفعةً بنسبة ٨٦ بالمئة عن العام ٢٠٢٠ والتي بلغت حينها ٧٨٦ مليار ل.س، وقد حل ثانياً بنك البركة حيث بلغت حسابات العملاء الجارية لديه نحو ٤٩٠ مليار ل.س مرتفعةً بنسبة ٩٢ بالمئة عن العام ٢٠٢٠ والتي بلغت حينها ٢٥٥ مليار ل.س، أما بنك الشام الإسلامي فحل ثالثاً بحسابات بلغت ١٦٨ مليار ل.س مماثلاً لما كان عليه في العام ٢٠٢٠.

معدل التضخم في الولايات المتحدة يصل إلى مستوى قياسي جديد

الذهب ينخفض محلياً.. والآمال بالتوصل إلى تسوية حول أوكرانيا تخفض سعر النفط

الوطن

انخفض سعر غرام الذهب في السوق المحلية أمس عيار ٢١ ألفي ليرة مع انخفاضه عالمياً نتيجة ارتفاع عوائد سندات الخزانة الأميركية على خلفية بيانات أشارت لارتفاع كبير في معدل التضخم السنوي في الولايات المتحدة والذي وصل إلى مستوى قياسي جديد وفق بيانات الأسبوع الماضي إلى مستوى قياسي جديد بلغ ٧,٩ بالمئة في شباط، وفقاً لتقرير نشره مكتب إحصاءات العمل.

وحسب النشرة الصادرة عن الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات بدمشق سجل غرام الذهب عيار ٢١ سعر مبيع ٢٠٨ آلاف ليرة سورية وسعر شراء ٢,٧٠٥ آلاف ليرة على حين بلغ الغرام عيار ١٨ سعر مبيع ١٧٨٢٨٦ ليرة وسعر شراء ١٧٧٧٨٦ ليرة.

وشهد سعر غرام الذهب في السوق المحلية ارتفاعاً ملحوظاً في الآونة الأخيرة نتيجة ارتفاع سعر الأونصة عالمياً وذلك على خلفية التوترات الدولية بشأن العملية العسكرية الروسية الخاصة لحماية دونباس.

وتراجع سعر الذهب عالمياً اليوم على حين تم تداول الأسهم في الولايات المتحدة على ارتفاع في السوق ما قبل السوق يوم الإثنين تحسباً للجولة الجديدة من محادثات السلام بين موسكو وكييف، حيث تراجع سعر الذهب بنسبة ١,١٥ بالمئة ليتداول بسعر ١,٩٦٥,٧١ دولار للأونصة، وتراجعت الفضة لتصل إلى ٢٥,٣٩ دولاراً للأونصة.

في غضون ذلك، انخفض البلاديوم ليتداول بسعر ٢٥٧٢,٨٥ دولاراً.

كما تراجع البلاتين ليتداول عند مستويات مدينة شنجن جراء تقشي كوفيد.

طاقة

وفي الغضون تراجعت أسعار النفط، أمس، في ظل الآمال بالتوصل إلى تسوية حول أوكرانيا وبعدما فرضت الصين، التي تعد بين أبرز المستهلكين للطاقة، إغلاقاً في الأخيرة».

تراجع سعر خام غرب تكساس الوسيط إلى ١٠٤,٦٨ دولارات للبرميل، على حين وصل الخام العالمي مزيج «برنت» إلى ١٠٨,٥٦ دولارات للبرميل، وفقاً لبيانات موقع «بلومبرغ».

وأفاد كارستن فريتش المحلل لدى Com-merzbank بأن «الأسعار تتراجع.. نظراً للمؤشرات الإيجابية من المحادثات التي جرت نهاية الأسبوع بين ممثلين عن الجانبين الروسي والأوكراني، والتي تعزز الآمال حيال إمكانية تحقيق تقارب».

وفي هذه الأثناء، يشعر المستثمرون بالقلق حيال إمكانية تسديد تدابير الإغلاق التي تفرضها الصين للحد من تفشي كوفيد ضربة للطلب على الخام.

وقالت سوزانا ستريتر المحللة لدى Har-greaves Lansdown: إن «التفشي السريع لكوفيد في أنحاء الصين يثير قلق المستثمرين، مع توقعات أن تتسبب تدابير الإغلاق الواسعة مجدداً بمحنة بالنسبة للاقتصاد». وأضافت: «من المتوقع أن يتعرض الطلب إلى ضربة إذا تراجع الناتج الاقتصادي الصيني بسبب تدابير الإغلاق الأخيرة».